



## مكتب حماية البيانات في سوق أبوظبي العالمي يتبنى بنوداً تعاقدية جديدة حول نقل البيانات الخاصة بمؤسسات سوق أبوظبي العالمي

- مكتب حماية البيانات ينشر البنود التعاقدية الجديدة لعمليات نقل البيانات
- تعكس البنود التعاقدية الجديدة، المتطلبات المعززة التي حددتها الأنظمة
- إلغاء تصاريح نقل البيانات للعام 2015 ولن تصدر أية تصاريح جديدة بعد الآن

**أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 11 أغسطس 2021** - اعتمد مكتب حماية البيانات لدى سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي في أبوظبي، بنوداً تعاقدية جديدة تتعلق بنقل البيانات خارج نطاق سوق أبوظبي العالمي.

تعكس البنود التعاقدية الجديدة المعتمدة متطلبات موضحة ضمن أنظمة حماية البيانات الصادرة عن السوق في بداية عام 2021، والتي تحكم إجراءات نقل البيانات من سوق أبوظبي العالمي إلى سلطات قضائية أخرى، وتعد إحدى الآليات المتبعة في نقل البيانات بين المؤسسات.

ومن الجدير بالذكر أن أحد السمات الرئيسية للبنود التعاقدية الجديدة تتمثل في أنه لا يمكن تعديلها من قبل أي من الطرفين المعنيين، مما يضمن مستوى عالٍ من الحماية للبيانات الشخصية، بغض النظر عن موقع المستورد للبيانات.

هذا وتتوافق البنود التعاقدية الجديدة الخاصة بالسوق بشكل وثيق مع البنود التعاقدية التي نشرها الاتحاد الأوروبي مؤخراً لنقل البيانات، حيث تتضمن البنود التعاقدية في سوق أبوظبي العالمي العديد من الميزات والتحسينات الجديدة، بما في ذلك:

- أنها تعكس المتطلبات المعززة لأنظمة حماية البيانات 2021.
- تعزيز التوافق التشغيلي من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية
- توفير نهج أكثر مرونة ضمن وثيقة واحدة تحتوي على أحكام "معيارية".
- تقدم البنود التعاقدية الجديدة مجموعة واسعة من سيناريوهات نقل البيانات.
- إتاحة انضمام أكثر من طرف في عمليات نقل البيانات.

وتعليقاً على الشركات المتخصصة الجديدة، قال **سامي محمد، مفوض حماية البيانات في سوق أبوظبي العالمي**: "إن استمرار تدفق البيانات ضروري للحفاظ على الاقتصاد الرقمي ودعم الابتكار في السوق. لذلك، فإن الأنظمة تتضمن أحكاماً للنقل تسهل التدفق الحر للبيانات الشخصية، مع ضمان حماية عالية لهذه البيانات بغض النظر عن وجهة البيانات وذلك بما يتماشى مع جهود السوق لتعزيز الشفافية ضمن مجتمع الأعمال. ولا بد لي أن أشير إلى أن الأنظمة تضمن أيضاً الحقوق الشخصية وضمان البيانات، كون اعتماد البنود التعاقدية القياسية من قبل السوق يوفر خياراً إضافياً لتصدير البيانات الشخصية بشكل قانوني خارج نطاق سوق أبوظبي العالمي".

وكما ألغى مفوض حماية البيانات أيضاً تصاريح نقل البيانات الصادرة بموجب أنظمة 2015 وذلك بعد اعتماد البنود التعاقدية الجديدة، مؤكداً أن سوق أبوظبي العالمي لن يُصدر هذه التصاريح بعد الآن. فيما سيتم منح الشركات التي حصلت على تصاريح من السوق مؤخراً فترة انتقالية مدتها ستة أشهر، تنتهي في 14 فبراير 2022. وذلك إما لتحديث البنود التعاقدية الحالية أو الامتثال لشروط النقل الواردة بالأنظمة الجديدة. وفي هذا الشأن أصدر مكتب حماية البيانات التعميم رقم 2 لعام 2021، بإمكانكم الاطلاع عليه من [هنا](#).

للمزيد من المعلومات حول البنود التعاقدية الجديدة وأنظمة حماية البيانات الجديدة، تفضلوا بزيارة موقع مكتب حماية البيانات لدى سوق أبوظبي العالمي من [هنا](#).

استضاف مكتب حماية البيانات مؤخرًا ندوة عبر الإنترنت حول اللوائح الجديدة. يمكنك مشاهدة الندوة عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي العالمي تحت قسم الفعاليات السابقة من [هنا](#).

-انتهى-